دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية البيض

The role of elected councils in achieving local development

A case study of the wilaya of El-bayadh

سرخاني سماعيل*[1]، بلعرابي عبد الكريم[2]

[1] المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، smailserkhani@gmail.com

[2] المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، belarabik@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/26 تاريخ القبول: 2021/05/12 تاريخ النشر: 2022/12/28

ملخص:

لقد حضيت التنمية المحلية بأهمية كبيرة في السياسة العامة للدولة الجزائرية، فقد أضحت محل إهتمام الكثير من الباحثين، نظرا لما لها من أهمية بالغة ولما تحققه من أهداف على المدى القريب والبعيد، فهي عملية شاملة ومتكاملة يتوقف نجاحها على ما تقوم به نخبة من الأفراد من جهد متعدد الجوانب والأشكال، في العمليات التنموية التي تتصل بعملية صنع القرار المحلي، حيث يتوجب رسم استراتجية كفيلة بخلق تنمية محلية، تنطلق من الاقليم المحلي، وتكون من خلال مخطط محدد من طرف المجالس المنتخبة المحلية، مراعين في ذلك المحاور الكبرى لسياسة الدولة، وهذا ما سنحاول إبرازه على مستوى ولاية البيض، التي تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية، تمكنها من تحقيق الهدف المرجوا للتنمية المحلية المستدامة، مما يعد ذلك تحد لبلوغ الهدف المنشود، وعليه سنقوم بتشخيص لواقع التنمية المحلية بهاته الولاية، في إطار الإصلاحات والتدابير المرافقة لسياسة الانعاش الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية

التنميةالمحلية، الإستراتيجية، المجالس المنتخبة، التجديد الريفي والفلاحي

summary

Local development has taken on great importance in the general policy of the Algerian state. It has become the focus of many researchers, given its great importance and the goals it achieves in the short and long term. It is a comprehensive, integrated process whose success depends on the efforts of an elite group of individuals. Multiform and multifaceted in the development processes linked to the local decision-making process, where a strategy must be developed to create local development, starting from the local region, and through

*المؤلف المرسل

a specific process plan by local elected officials, taking into account the major axes of state policy, and this is what we will try to highlight at the level of the state of al-Bayadh, which lacks material and human capacities, which allows it to reach the desired objective of sustainable local development, which is a challenge to achieve the desired objective, and as a result we will diagnose the reality of local development in this state, within the framework of reforms and measures accompanying the economic recovery policy.

keywords

Local development, strategy, elected councils, rural and agricultural regeneration

مقدمة:

وإن من أهم الرهان التي تواجه القائمين على تسطير أهداف سياسة التنمية المحلية هو ضرورة أن تراعي هذه الاخيرة مميزات وطبيعة الاقتصاد الجزائري، خاصة على مستوى الأقاليم المحلية، وبالأخص إمكانية ومقدرات كل إقليم على حدى وهي بذلك لابد أن تعتمد على آليات تضمن لها تحديد أهداف واضحة، والقدرة على التأقلم مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري، وهذا ما دفعهم إلى إطلاق عدة تدابير وإجراءات خاصة في مجال الإستراتيجية المالية، وتعديل العديد من البنود لصالح الجماعات المحلية.

وعلى هذا الأساس نصت السياسات الجديدة على ضرورة إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية، وخاصة إدماج الريفيين في التنمية بمشاركتهم في المشاريع التنموية، وهو مالم يكن في السياسات السابقة، وبما أن ولاية البيض منطقة رعوية ومعظم سكانها يعيشون في الأرياف والقرى، كان لزاما على القائمين بالتنمية المحلية إشراك هاته الفئات باعتبارهم ذات تركيبة مميزة، وخاصة أنه لا يمكن أن يفهم الريف إلا شخص من أهل الريف نفسه وعليه تسعى الدولة إلى الاقتراب من الريفيين وكسب ثقتهم من خلال وضع" وسيط" بينها وبين الريفيين من نفس الجماعة الريفية يتولى مسألة إيصال مفهوم وغاية التنمية في الاتجاهين بالنسبة للدولة وبالنسبة للأهالي.

وكحرص من الدولة سطرت مخططا وطنيا للتنمية الفلاحية والريفية، ظهر سنة 2002-2003، حيث يوازن بين التنمية الفلاحية والتنمية الريفية ككل من جميع النواحي، على غرار التنمية الحضرية التي يطمح لها المواطن، فهذا الأمر يتوقف في تجسيد هذه الإرادة على جهود ونجاح المجالس المنتخبة في تحقيق تنمية بكل أبعادها.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

التنمية المحلية ودور المجالس المحلية في تحقيقها

نتناول من خلال هذا المبحث كل من مفهوم التنمية المحلية، وأهم جوانبها النظرية، وكذا الدور الذي تلعبه كل من المجالس الشعبية البلدية و الولائية على حد سواء في تحقيق هاته التنمية، وذلك من خلال عرض إختصاصات كل منهما على حدا.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

أطلق على التنمية المحلية في بداية الأمر مصطلح تنمية المجتمع، ثم تطور إلى أن أصبح يطلق عليه التنمية الريفية، إلى أن اصبح مفهوم التنمية المحلية هو المصطلح المتداول بين الباحثين، وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية لايشمل المناطق الريفية فقط، وإنما حتى المناطق الحضرية منها، وهذا في مختلف المجالات والقطاعات المعروفة.

وأول ما ظهر مفهومها في حقبة الستينيات، بعد تزايد الاهتمام بالمجتمعات المحلية، لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية بصفة عامة.

فتعددت تعريفاتها بتعدد الرؤى والأهداف، حيث يرى البعض أن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[1]

كما عرفت على أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[2].

أما المشرع الجزائري، وانطلاقا من قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2010، فيعرفها كما يلي: " التنمية المحلية هي تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها :البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية .وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات تكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقا ومحددة وملتزمة ".[3]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص3.

[2] رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002،الإسكندرية، ص19.

[3] القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر عدد 61، ص 90.

من خلال التعريفات السابقة و بالأخص تعريف المشرع الجزائري للتنمية المحلية يمكن أن نستخلص الأهداف التي تصبوا إليها هاته الأخيرة، و التي نستطيع تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين و هما: الأهداف التي تركز على إحداث تغيرات مادية أو ما يسمى بأهداف الانجاز التي تشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية، والأهداف المعنوية التي تشمل كل التغيرات السلوكية والمعرفية التي تطرأ على أفراد المجتمع والمكتسبة أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية، ويمكن ذكر البعض منها على النحو التالي: حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها، دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري،إلى غير ذلك من الأهداف المسطرة من خلال إستراتجيات واسعة النطاق، لما لهاته التنمية من مظاهر وأبعاد مختلفة[1].

الفرع الأول: مظاهر التنمية المحلية

مما لا شك فيه أنه لا يوجد ما يحول بين البلدية ودورها في ترقية التنمية المحلية بمختلف مظاهرها، الحضرية، و الريفية و السياحية...إلى غير ذلك، وهذا ما أقره المشرع الجزائري ضمن قانون البلدية وهذا من خلال ما تضمنه الفصل الأول حول التهيئة و التنمية المحلية، والفصل الثاني حول التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، على اعتبار أنها قاعدة اللامركزية تتدخل في مختلف المجالات ذات الصلة بإشباع حاجات المواطن المحلي.

أولا: التنمية الفلاحية والريفية

مواصلة للمجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية وخاصة بعد إرتفاع العالمي للأسعار المواد الغذائية منذ سنة 2007 تم إنتهاج سياسة جديدة قائمة على تجديد القطاع الفلاحي والريفي، تجعل من تحقيق الأمن الغذائي رهانا أساسيا من خلال إعادة بعث النموا في القطاع وإعطائه قدر من الأولوية إلى جانب القطاع الصناعي للمساهمة في التنمية الوطنية وتحقيق الإكتفاء الذاتي وهو الهدف العام لهذه السياسة[2].

كما تهدف هاته التنمية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطا وتنفيذا وتقويما، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى العام، إن مضمون التنمية الريفية يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافا إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف[3].

ثانيا: التنمية الحضرية

---

[1] لدغش سليمة، دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد7، العدد21، ص 87.

[2] أقار سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد واحد وعشرون، ص 41.

[3] فاروق أوشن، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفيةالمستدامة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جوان 2015، ص 150.

تشكل التهيئة والتعمير أحد الأدوات الرئيسية للتنمية الحضرية، وأقوى وأكثر الخدمات المحلية التصاقا وتأثيرا في حياة السكان، لما لها من مردود فاعل في توفير الخدمات والمرافق والمنشآت التي تضمن ترقية إطار المعيشة، وتحقيق البيئة الحضرية لذا قد أسندت الدولة الأدوار الأولى للبلديات في رسم خيارات وتوجهات التهيئة والتعمير في إطار إستراتيجية تحددها الدولة وبتحكم مشترك من خلال أدوات التهيئة والتعمير لتنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير على مستوى البلدية، وجعلها جاهزة لاستقبال مشاريع التجهيز ومن ثم الموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي والترفيهي[1].

ثالثا: التنمية السياحية

تعرف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة على أنه تحديد برنامج للعمليات التنموية ضمن إطار المرافقة التي تقوم بها الإدارة غير المركزية لفائدة سكان المناطق الريفية، الذين يبادرون بتحديد وتنفيذ العمليات التنموية بهدف تحسين دخلهم وظروف معيشتهم بصفة مستديمة. والسياحة الريفية واحدة من أهم النشاطات التي تسعى الدولة لتنميتها وتطويرها من أجل زيادة مساهمتها في خلق مناصب الشغل وتثبيت السكان المحليين في أقاليمهم.

فمن هذا المنطلق يمكن ان يضم المشروع الجواري أنشطة سياحية بطريقة مباشرة ، كما يمكن أن يهدف إلى تنمية السياحة الريفية بطريقة غير مباشرة من خلال ضمه لأنشطة فلاحية وزراعية و عمله على تطويرها بهدف استخدامها كمنتج سياحي[2].

ومن هنا يمكن أن تساعد السياحة البيئية التنمية المحلية، باعتبارها مصدرا للدخل الفردي بالنسبة للسكان المحليين ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم، حيث يقلل نزوحهم إلى المناطق الحضرية وزيادة فرص العمل للإطارات المحلية، ويقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزوح، كما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان، فضلا عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية

تأخذ التنمية المحلية أبعاد عدة، ومن أهمها البعد البيئي، الذي يهتم بالمحيط البيئي والمحافظة على الطبيعة بعناصرها الثلاث، الهواء والماء والتربة، من التلوث، وكذلك المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا، بالإضافة إلى البعد االقتصادي الذي يهدف إلي زيادة الثروة الإقتصادية ودمج كل الطاقة الإنتاجية المحلية في النشاط الإقتصادي بدون ترك قوى اقتصادية معطلة، والبعد الثاالث وهو لبعد الإجتماعي، فالتنمية المحلية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع المحلي بتوزيع الثروة بين إفراد المجتمع حتي نتمكن من محاربة الفقر والتخلف الذي يضر بالمجتمع المحلي، وتحسين ظروف العيش في شتى المجالات، وهناك بعد آخر وهو البعد السياحي، الذي يعتبر

[1] قانون رقم 06-06، المؤرخ في 20ديسمبر 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر عدد 15 سنة 2006.

[2] ياسين العايب، تنمية السياحة الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، مجلةالحقوق و العلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، عدد 20 (1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2008، ص 139.

كمصدر للتموين الذي يساعد في تحسين الظروف المعيشية للأفراد، فهو بعد كنتاج للأبعاد السابقة الذكر، و التي سنتناولها من خلال هذا الفرع بشيء من التفصيل عبر النقاط التالية:

أولا: البعد البيئي التنموي

تهدف البرامج المرتبطة بهذا البعد إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، بما في ذلك الماء والهواء، والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان، وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة[1].

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في مستوي إقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه[2].

وعليه، نجد أن المشرع الجزائري كرس مبدأ التخطيط البيئي الشمولي المركزي والمحلي، من خلال قانون البيئة، حيث نص على أن الوزارة المكلفة بالبيئة تعد مخططا وطنيا للنشاط البيئي والتنمية المستدامة بصفة دورية وتحدد فيه مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها في مجال البيئة، إلى جانب ذلك نص قانون تهيئة الإقليم[3] كونه أحد القواعد الأساسية لترجمة ورسم الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بالنسبة لكافة التراب الوطني، إلى جانب إعتماد مخططات محلية شمولية للبيئة[4].

كما أن المشرع اشترط الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الإضرار بالبيئة.

ثانيا: البعد الإقتصادي التنموي

يشمل هذا البعد كل العمليات التي من شأنها خلق نشاط اقتصادي يستفيد منه السكان، سواء كان النشاط فلاحي (تربية الأبقار، الأشجار المثمرة، تربية النحل و الدواجن...الخ)، أو غير فلاحي(الصناعات التقليدية الحرفية...الخ[5])، فالتنمية الاقتصادية تحتل حيز كبير وهام في الدراسات الاقتصادية فهناك من عرفها على أنها عملية من

[1] فاروق أوشن، مرجع سابق، ص 152.

[2] حراق مصباح وأخرون، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص16.

[3] المادة 1/7 من القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر عدد 77 لسنة 2001.

[4] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، سنة 2007 ، ص 54.

[5] صالح ويلي، المشاريع الجوارية كآلية للتنمية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 44، ديسمبر 2015، مجلد ب، ص 482.

خلالها تتحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إلى إحداث تغيير هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1].

ولهذا تلعب التنمية أمحلية دورا اقتصاديا عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وتوفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، وفي سبيل تحقيق ذلك كله تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات و جسور، المستشفيات...الخ من هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار[2].

ثالثا:البعد الاجتماعي التنموي

يمثل البعد الاجتماعي التنموي حجر الزاوية، للتنمية المحلية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لاكتشاف مصادر الثورة وزيادة القيمة المضافة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن لمستويات المعيشة، و مستوى التعليم، الصحة، النقل ،.. الخ .

حيث يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان الذي يشكل جوهر التنمية هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع نظيف بعيدا عن أشكال الإجرام، ومحبا لوطنه ومنطقته[3].

ثالثا:البعد السياحي التنموي

للسياحة بعد تنموي لا يقل أهمية عن الأبعاد المذكورة آنفا، حيث يمكن أنها تساعد على تنمية الإقليمية، باعتبارها مصدرا للدخل بالنسبة للسكان المحليين، وبالأخص سكان القرى والأرياف، حيث يعمل على ارتباط السكان بأرضهم، ويقلل نزوحهم إلى المناطق الحضرية وزيادة فرص العمل للإطارات المحلية. كما يقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزوح، وتخفيض الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات عدة، منها التعليم والصحة والإسكان، فضلا عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية[4].

الفرع الثالث: محاور التنمية المحلية

[1] رشيد سالمي، وأخرون، التنمية المحلية بولاية المدية الواقع و الآفاق، الملتقى الدولي الرابع " آليات تفعيل تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول، يومي 20 و21 فيفري 2017ن جامعة البليدة 02، ص 3.

[2] حراق مصباح، وأخرون، المرجع السابق، ص ص 15-16.

[3] حراق مصباح، المرجع السابق، ص 16.

[4] ياسين العايب، المرجع السابق، ص 141.

ترتكز التنمية المحلية على محاور معينة بغية تحقيقها وتطويرها، منها:

– تحسين ظروف العيش لسكان المحليين، مثل السكن، الطرقات، وإيصال الكهرباء الريفية.

– تنويع الأنشطة الإقتصادية، وهي كل العمليات التي من شأنها خلق نشاط اقتصادي يستفيد منه السكان، سواء كان النشاط فلاحي (تربية الأبقار، الأشجار المثمرة، تربية النحل و الدواجن...الخ، أو غير فلاحي الصناعات التقليدية، الحرفية...الخ، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية، ويخص هذا المحور كل العمليات التي من شأنها المحافظة على الوسط الطبيعي مثل التشجير، تثبيت التربة.

– تأهيل التراث الريفي المادي وغير المادي، و يتعلق بالمحافظة وتثمين التراث الجماعي والفردي في جميع المجلات، من آثار قديمة، عادات وتقاليد، إلى غير ذلك[1].

المطلب الثاني: دور المجالس المحلية في مجال التنمية المحلية

يمكن للمجالس الشعبية البلدية التعاون في إطار مشترك بين البلديات لتقديم الخدمات أوالتجهيزات أو مصالح ذات منافع عامة مشتركة، سعيا منها وراء تطوير نظام الإدارة المحلية وخلق التعاون بين المجالس المحلية، لأجل تنفيذ المشاريع المشتركة وتطويرها.

وعليه أعطى المشرع الجزائري للمجالس الشعبية البلدية والولائية صلاحيات متعددة لتحقيق مشاركة فعلية في إدارة التنمية المحلية، تسعى الجزائر لتجسيد الديمقراطية في عدة ميادين والتي تعد أسلوب العمل الجاد الذي تلتحم فيه القمة بالقاعدة لرسم الخطوط الواضحة المعالم والبارزة في مجال التخطيط والإنجاز والمراقبة[2].

الفرع الأول: صلاحيات المجالس الشعبية البلدية

انتهج المشرع الجزائري في تحديد صالحيات المجلس الشعبي البلدي الأسلوب الذي إنتهجه المشرع الفرنسي الذي يقوم على إطلاق حرية المجالس المنتخبة في ممارسة صالحياتها وبحرية واسعة، فبالرجوع إلى قانون البلدية[3] نجده ينص على أنه: يعالج المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولته الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية، حيث تبرز أهمية الدور الذي تلعبه البلديات في كونها وصلة الربط بين الإدارة المركزية والمواطن.

انطلاقا من هذا المبدأ فإن البلدية تضطلع بمهام واسعة وفي مختلف المجالات الإجتماعية والإقتصادية، والثقافية والمالية، ففي إطار ممارسة لصالحياته في المجالين الإقتصادي والمالي، يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث يعتبر الجانب المالي والإقتصادي من الأهمية البالغة خصوصا في الوقت الراهن، وهذا لكون الإقتصاد عصب الحياة، فتمكن البلدية من النهوض بالتنمية الإقصادية على المستوى المحلي، يعني كسبها لرهان التنمية المحلية، في

[1] صالحي ويلي، المرجع السابق، ص 482.

[2] أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1984 ، ص3 .

[3] المواد 103–124 من قانون البلدية رقم 11–10 مؤرخ في مؤرخ في 20 رجب عام رجب عام 1432 الموافق الموافق 22 يونيو سنة يونيو سنة 2011.

حين أن التقليص من الصلاحيات التنموية ذات البعد الإقصادي، يجعل البلدية مجرد مؤسسات تهتم بتقديم الخدمات العمومية[1].

يتولى المجلس الشعبي البلدي القيام بمهام عديدة ومتنوعة في المجال الإجتماعي وفي مجال التهيئة والتعمير. ففي المجال الإجتماعي يتولى القيام بكل ما هو ضروري للنهوض بـ: التعليم الأساسي، الأجهزة الإجتماعية، و الثقافية، والسكن وحفظ الصحة والمحيط. هذه الحالات وبالرغم من كون الجهات المركزية مسؤولة عنها إلى أن إنشائها يبقى من مسؤولية المجلس، في حين أنه في حال التهيئة والتعمير فللمجلس الشعبي البلدي مهمة تحسين وتطوير البنايات القاعدية بما يتوافق وقواعد التهيئة والتعمير وفي ذلك يقوم بإعداد مخططاته للتنمية المحلية[2].

كما تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد مخططات التنمية والتي يفترض فيها عدم تعارضها مع المخططات الوطنية للتنمية، وذلك من خلال تقديم إعانات مالية للبلدية لمساعدتها على تجسيد تلك المخططات على أرض الواقع، تم استحداث هذه المخططات بموجب المرسوم380/81 الذي نص على نوعين من المخططات، أحدهما يتمثل في المخطط البلدي للتنمية PCD، يتضمن هذا المخطط برامج ومشاريع البلدية في المجال الفلاحي والقاعدي والتجهيزات الضرورية للمواطنين، أما الثاني فيتمثل في المخطط القطاعي للتنمية الذي يعتبر مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، يتم تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي الذي يصادق عليه بعدها يتم دراسة المخطط من الجانب التقني من طرف الهيئة التقنية، بالإضافة إلى هذه المخططات تقوم السلطة المركزية بوضع مخططات وطنية ترفق ببرامج خاصة وتسهر على تمويلها ويقوم الوالي بتسييرها، بالرغم من أنها موجهة للبلديات، من بين هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الإقصادي، صندوق دعم الجنوب والهضاب العليا، برنامج دعم النمو[3].

الفرع الثاني: صلاحيات المجالس الشعبية الولائية

تشكل الهيئة التنفيذية في التنظيم الولائي الجزائري من الوالي ومديري المديريات التنفيذية، ويجلس الوالي على هرم الجهاز التنفيذي على مستوى الولاية، فهو مندوب الحكومة وممثل كل وزير في اقليم الولاية، وهو الذي يقرر تنفيذ المشاريع التنموية باعتباره الوحيد الآمر بالصرف على مستوى الولاية، ويتمتع أعضاء هذا الجهاز بإطارات بشرية لها درجة علمية في المجال الإداري و/أو التقني.

---

[1] بوحنية قوي: فساد المحليات عرقلة للتنمية السياسية المحلية بالجزائر، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، عدد 9 ، جامعة الجزائر، 2011.

[2] بوشامي نجلاء، المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون البلدية 08/90 أداة الديمقراطية المبدأ والتطبيق، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2006، ص 201.

[3] عزيز محمد الطاهر، أليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي رابح، ورقلة، 2001، ص 100.

فيما يخص تشكيل المجلس الشعبي الولائي ، واستنادا للقواعد القانونية المتعلقة بتكوينه، فالمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، كما أنه يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وهو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤون وورعاية مصالحهم، من خلال تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات على مستوى الولاية[1]

لقد خول قانون الولاية للمجلس الشعبي الولائي تشكيل لجان متخصصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية، سواء كانت مؤقتة أو دائمة، خاصة في المجالات التالية الاقتصاد والفلاحة، التهيئة العمرانية والتجهيز والمالية، والاجتماع والثقافة والسياحة[2].

يعد المجلس الشعبي الولائي هيئة اتصال بين السلطة المركزية والهيئة المحلية لأنه يقدم الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات والاقتراحات والملاحظات المتعلقة بشؤون الولاية والتي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقة برأيه خلال30 يوما، ويخطر المجلس وزير الداخلية بواسطة رئيسه بالأمور التي تتعلق بتسيير المصالح اللامركزية التابعة للدولة في إقليم الولاية.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.

واقع التنمية المحلية بولاية البيض

من المعروف أن ولاية البيض هي ولاية رعوية بالدرجة الأولى، وهذا تقريبا في جميع ربوعها، كما أنها تحتوي على العديد من المناطق الريفية التي تعتبر نبض الحياة بها، وقصد بعث هذه الأخيرة كان لابد من تجسيد تنمية محلية بها، من اجل تحسين مستوى معيشة الافراد ومن ثم ضمان استقرارهم واستمرار ممارسة لمختلف أنشطتهم.

المطلب الأول: المشاريع التنموية بولاية البيض

قبل التطرق إلى جملة المشاريع التنموية بولاية البيض، لابأس من تقديم بطاقة فنية حول الولاية، ومن ثم آخر تطورات المشاريع التنموية التي شهدتها الولاية في الآونة الأخير، و بالتحديد إلى غاية مارس 2020،من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: بطاقة فنية عن ولاية البيض[3]

ولاية البيض ولاية جزائرية، استحدثت سنة 1984، بعد أن كانت جزءا من ولاية سعيدة، تحيط بها الجبال من الجنوب والشمال والشمال الشرقي، عدد سكانها قرابة 300 ألف ساكن، تضم 22 بلدية و08 دوائر، تمتاز ببردها الشديد في الشتاء وحرها في الصيف، تجمع بين كونها تطل على الصحراء وكونها تعتبر من مناطق الهضاب العليا، التي تتميز بجو بارد جدا تصل درجات الدنيا إلى اقل من 9 درجات مئوية، وتساقط كميات ثلوج تجعل من المنطقة تظهر بمنظر

[1] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 43.

[2] المادة 73-79 من قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، ج ر رقم 12 الصادرة في 29 فبراير 2012.

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki

خلاب، تعتمد على الرعي بالدرجة الأولى، حيث تزخر المنطقة بالأغنام والماشية ذات الجودة الرفيعة، ومن ثم الزاعة في بعض مناطقها.

فهي جزء لا يتجزأ من منطقة السهوب والسهول المرتفعة في جنوب غرب الجزائر، تحدها عدة ولايات، من الشمال: ولاية سعيدة، وتيارت، وسيدي بلعباس، ومن الشرق والجنوب الشرقي: ولاية الأغواط، وأدرار، وغرداية، ومن الغرب والجنوب الغربي: ولاية النعامة، وبشار، مساحتها تقدر بـ: 71697 كلم مربع.

ولديها ثلاث مناطق رئيسية متميزة: المنطقة الأولى بالسهول المرتفعة وتتألف من 06 بلديات وهي: بوقطب الخيثر، توسمولين، الكاف لحمر، الرقاصة، الشقيق، والمنطقة الثانية الأطلس الصحراوي وتتألف من 13 بلدية وهي: البيض بوعلام، سيدي أعمر، سيدي طيفور، سيدي سليمان، استيتن، الغاسول، الكراكدة، أربوات، عين العراك، الشلالة بوسمغون والمحرة، و المنطقة الثالثة تتمثل في الصحاري وتتألف من 03 بلديات الأبيض سيدي الشيخ، البنود، وبريزينة.

الفرع الثاني: وضعية مختلف برامج التنمية المحلية للولاية لسنة 2019 و 2020[1]

أولا: ميزانية التجهيز لسنة 2019

إستفادت الولاية من رخصة برنامج إجمالية تقدر بـ: 10.884.189.000 دج مقسمة على النحو التالي:

أ: البرامج الجديدة: بمبلغ قدره 8.339.250.000 دج موزع كالآتي:

1- المخطط البلدي للتنمية: 1.800.000.000 دج تم تسجيل 172 عملية تنموية لصالح كل بلديات الولاية مست بالخصوص المياه الصالحة للشرب، والتطهير، فك العزلة، التهيئة الحضرية، أقسام التوسعة، الملاعب الجوارية، الإنارة العمومية، وتدعيم بعض الهياكل الإدارية،...

2- البرنامج القطاعي غير ممركز: إستفادت الولاية خلال هذه السنة من رخصة برنامج تقدر بـ: 1.734.850.000 دج من أجل تسجيل 17عملية مفصلة حسب القطاعات الآتية: قطاع الري، قطاع الغابات، قطاع الأشغال العمومية قطاع المالية (أملاك الدولة)، قطاع التربية، قطاع التكوين المهني، قطاع التعليم العالي،

3- البرنامج الممول عن طريق صندوق التنمية الإقتصادية للهضاب العليا: بقيمة مالية تقدربـ: 4.804.400.000 دج لإنجاز 24 عملية متعلقة بقطاع الصناعة، التربية، الصحة، الشباب والرياضة، والتعمير والتهيئة.

[1] البيان السنوي لنشاطات ولاية البيض، الأمانة العامة، لسنة 2019، ص،ص 2-3.

4- إعادة التقييم لبرنامج القطاعي غير الممركز: من أجل التكفل إنجاز بعض المشاريع التي تشكو من عجز برامجها، تم تخصيص خلال سنة 2019 مبلغ قيمته 2.544.939.000 دج لإعادة تقييم 28 عملية، فكانت نسبة الإستهلاك إلى غاية 2019/12/31 بالنسبة لبرنامج القطاعي غير ممركز 79.80% وبالنسبة للمخطط البلدي للتنمية 71.30%.

كما عرفت عملية تطهير مدونة الإستثمار العمومي غلق 295 عملية برخصة برنامج إجمالية تقدر بـ 11.945.502.000,00 دج بين كل من البرنامج القطاعي غير ممركز، والمخطط البلدي للتنمية.

ب: ميزانية التجهيز لسنة 2020

كما إستفادت الولاية لهذه السنة من رخصة برنامج إجمالية تقدر بـ: 3.977.708.000 دج مقسمة على النحو التالي:

أ- البرامج الجديدة: بمبلغ يقدر بـ: 2.937.708.000 دج مقسم على النحو التالي:

1- المخطط البلدي للتنمية: 600.000.000 دج من أجل التكفل بالخصوص المياه الصالحة للشرب، والتطهير، فك العزلة بفتح المسالك، أقسام التوسعة، المساحات الخضراء،...

2- البرنامج القطاعي غير ممركز: إستفادت الولاية خلال هذه السنة من رخصة برنامج تقدر بـ: 337.708.000.2 دج لصالح 20 عملية مست كل من قطاع الغابات، التربية، والتكوين المهني، وقطاع الصحة، و الثقافة، و الأشغال العمومية...إلى غيرها من بعض القطاعات.

3- إعادة التقييم لبرنامج القطاعي غير الممركز: لإستكمال إنجاز المشاريع تم تخصيص خلال سنة 2020 مبلغ قيمته 1.040.000.000 دج لإعادة تقييم 26 عملية.

نخلص من خلال تقييم ما إستهلك من مبالغ ما خصص لإنجاز مختلف المشاريع في مختلف القطاعات، من الحصيلة السابقة، أن مؤشر التنمية المحلية في الولاية في تصاعد، وهذا مايوحي بتجسيدها على أرض الواقع، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المحلية في تطور ملحوظ، ولمعرفة أكثر والتأكد من أن ولاية البيض سائرة في طريق تحقيق وتطوير هاته التنمية على كامل ربوع إقليمها الجغرافي ، لابأس أن نستظهر هذا الواقع قبل عشرون سنة من هذا، وهذا ماسنتناوله خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: واقع وحصيلة المشاريع التنموية على الولاية منذ مطلع سنة 2000

يمكن لمشاريع التنمية المحلية، تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال ترقية الخدمات الضرورية من صحة، وتعليم، وسكن، وتغذية، ونقل، إلى غيرها من الخدمات، وذلك من خلال مختلف مشاريع التنمية القطاعية، إضافة إلى ترقية النشاط الاقتصادي من خلال خلق العديد من مشاريع الاستثمار الفردية، مثل : تربية الأنعام، والزراعة، والحرف والصناعات التقليدية، والمشاريع ذات الطابع الجماعي، مثل مشاريع التهيئة والبنى التحتية،كل هذا يتوقع منه خلق مناصب شغل

جديدة سواء كانت دائمة أو مؤقتة، وكذا زيادة العرض المحلي من الإنتاج النباتي والحيواني، ما يعني زيادة مداخيل الأفراد وبالتالي مكافحة البطالة والفقر، ومن جهة أخرى تحسين وضعية الأمن الغذائي محليا[1].

وسنبرز من خلال هذا المطلب كل من مجهودات المجالس الشعبية البلدية، و المجلس الشعبي الولائي عبر عرض حصيلة قطاعين عملاقين كآثار اجتماعية واقتصادية في تطوير التنمية المحلية لولاية البيض، ألا وهما على التوالي قطاع السكن ضمن الآثار الإجتماعية للتنمية المحلية، و قطاع الفلاحة كآثار إقتصادية.

الفرع الأول: الآثار الإجتماعية للمشاريع التنموية

تتمثل الآثار الإجتماعية أساسا في العديد من المشاريع التي مست كل البلديات، والعمليات التي تضمنها هذه المشاريع تصب تقريبا كلها في منحى تحسين الأوضاع الإجتماعية للسكان، ومن أهمها توفير السكن بجميع صيغه، فك العزلة بإنشاء الطرقات، الربط بالغاز، إلى غير ذلك من المشاريع[2].

ويلعب السكن في استراتيجية السياسة العامة للدولة الجزائرية دورا هاما ضمن المحاور الكبرى المسطرة من هذه الأخيرة، وذلك إيمانا منها أنه لا يمكن إحداث تنمية محلية دون تحسين ظروف معيشة السكان، والتي على رأسها السكن، وسنعرض من خلال هذا الفرع مجموعة من الإحصائيات لصيغ السكنات المتوفرة لدى الولاية، المنتهية من إنجازها وغير منتهية لسنة 2019، 2020، من خلال الجدول التالي[3]:

الصيغة	الحصة	المنتهية	قيد الإنجاز	غير منطلقة	المبلغ 2019	المبلغ 2020
العمومي إيجاري	18370	16335	2035	0	0	0
الترقوي 1	994	810	184	0	0	0
الترقوي 2	850	50	450	350	0	0
البناء الريفي	32677	29554	855	2268	0	500غير مقسمة
البيع بالإيجار	917	800	0	117	0	0
الترقوي العمومي	50	50	0	0	0	0
الترقية الحرة	430		0280	150	0	0
المجموع الكلي	53777	46905	4104	2885	0	500

المصدر: مديرية السكن لولاية البيض

من خلال الجدول يمكن تسجيل نسبة 87.77% من هاته الحصص منتهية بالمقارنة مع 12.43%، التي هي قيد الإنجاز وغير منطلقة، وهذا ما يعكس إيجابا في تحسين ظروف الأفراد في مجال السكن.

[1] حراق مصباح، المرجع السابق، ص 40.

[2] صالحي ويلي، المرجع السابق، ص 489.

[3] مديرية السكن لولاية البيض.

ومن جهة أخرى ومراعاة لظروف سكان ولاية البيض، والتي قلنا سابقا أن أغلب سكانها يعيشون في مناطق يغلب عليها طابع الأرياف، تم اقتراح ما يعرف بالسكن الريفي المدعم، أين يساهم الصندوق الوطني للسكن بحصة مالية معينة تقدر ب 700000دج والباقي على عاتق المستفيدين من أفراد وعائلات.

فقد عرف الطلب المحلي على السكن الريفي ارتفاعا محسوسا، خاصة في الآونة الأخيرة وهذا باعتبار أن ولاية البيض هي ولاية ذات طابع رعوي، والمواطنون الذين كانوا يقطنون بالمدن رجعوا إلى الريف لأنهم وجدوا بأن لديهم حظ الاستفادة من السكن الريفي بفضل تسهيلات الدولة ما يمكنهم من ممارسة أعمالهم هناك، على غرار تربية النحل، تربية الأبقار وغرس الأشجار المثمرة. وحتى الريف الآن لم يبق كما كان في السابق، بل أصبح هو الآخر يعرف نوعا من التنمية كربط منازله بالغاز الطبيعي، وجود الأنترنيت عن طريق الربط بالألياف البصرية ، وفي هذا الصدد استفادت الولاية من حصة إجمالية في إطار برنامج إعانة الدولة لبناء السكن الريفي منذ 2002 إلى يومنا هذا بـ 32177 إعانة منها 28718 إعانة منتهية، 970 في طور الإنجاز، و 2489 إعانة غير منطلقة.

حيث يقدر المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج بـ: 19.626.700.000,00دج، تم الإستهلاك منه 17.751.150000,00دج، إلى غاية 2019/12/31، أي بنسبة 90.44%.[1]

وسنستعرض من خلال الجدول أدناه جميع صيغ السكنات الممنوحة للولاية وحالة تقدمها منذ سنة 1999 إلى غاية 2020.[2]

	EVOLUTION PRINCIPEAUX INDICATEURS PERTIENTS						
DONNEES STATISTIQUES	**UN**	**SITUA 1999**	**SITUA 2004**	**SITUA 2009**	**SITUA 2014**	**SITUAT 2019**	**SITUA 2020**
Parcs Logements	Log	35 862	40 232	57 187	71 612	88 034	90 764
Dont Precaire	Log	2513	12016	7327	5811	7688	7688
Logements Sociaux Locatifs	Log	3015	3765	8283	13500	13684	15702
Logements Sociaux Participatifs	Log	36	100	134	600	600	600
Logements (LSP + LPA)	Log	0	0	0	0	342	342
Logements Ruraux	Log	9309	12 332	20 141	42 003	51 584	52 558
Logements Locationvents	Log	0	0	0	0	500	800

[1] البيان السنوي لنشاطات ولاية البيض، الأمانة العامة، لسنة 2019، ص 16.

[2] مديرية السكن ولاية البيض، مصلحة تأهيل الإطار المبني.

Logements Promotionnels	Log	0	100	0	0	0	0
Logements de fonctions	Log	0	260	483	495	250	272
Taux d'urbanisation	%	11,53	10,91	13,66	9,68	10,38	10,96
Taux D'occupation des logements	Hb/ logt	6,42%	6,63%	4,74%	4,27%	3,88%	3,86%

المصدر: مديرية السكن لولاية البيض

من ملاحظة الجدول أعلاه، و بالأخص النسب المئوية في إنجاز وشغل السكانات بجميع صيغها نلاحظ إنخفاظ في النسب من 6.42% لسنة 1999، إلى 3.86% لسنة2000، مما يعكس ذلك إيجابا على تحقيق التنمية المحلية في جانبها السكني.

كما إستفادت الولاية من إعانات مالية بمبلغ 510.429.418,11 دج من أجل المتضررين الذين تم إحصائهم في فيضانات 2008 و2011 التي ضربت الولاية وأضرت بأصحابها وممتلكاتهم، من أجل مساعدتهم و تجاوز محنتهم، وبالتالي النهوض بتنمية محلية ملموسة للولاية.[1]

الفرع الثاني: الآثار الإقتصادية للمشاريع التنموية

يرتكز الجانب الفلاحي وكذا الصناعي على البعد الاقتصادي ومردود هذين القطاعين لضمان تنمية شاملة للبلاد، وتحقيق دخل آمن للفرد، وكذا أمن غذائي مستقر. فالقطاع الفلاحي يهدف ادماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو داخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. ولقد تم اعتبار عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل.

و الجول الموالي يبين أهم المؤشرات الفلاحية بولاية البيض، للموسم 2018-2019.

أهم المؤشرات الفلاحية للولاية[2]

المساحة الفلاحية الكلية	المساحة الفلاحية المستغلة	مساحة الأراضي الرعوية	الأراضي غير موجهة للفلاحة	المساحة المسقية	اليد العاملة الناشطة
5.765.747 هـ	77.055هـ	5.688.142هـ	1.041.561هـ	13.422هـ	38500

الإنتاج النباتي

الحصص النباتية	المساحة والانتاج							
	الوضعية 2016-2017		الوضعية 2017-2018		الوضعية 2018-2019		الوضعية 2019-2020	
	المساحة	الانتاج/ق	المساحة	الانتاج/ق	المساحة	الانتاج/ق	المساحة	الانتاج/ق

[1] البيان السنوي لنشاطات ولاية البيض، الأمانة العامة، لسنة 2019، ص 19.

[2] البيان السنوي لنشاطات ولاية البيض، الأمانة العامة، لسنة 2019، ص 01.

الحبوب	2854	50824	6734	131510	11426	225550	11436	258144
القمح الصلب	522	11125	1397	35210	2478	56335	2798	68604
القمح اللين	282	6879	290	8000	1014	25430	1170	30318
الشعير	2004	31719	4866	85500	7679	140500	7191	153686
خرطال	46	1101	181	2800	255	3285	277	5536
بقول الجافة	–	–	–	–	–	–	10	10
حمص	–	–	–	–	–	–	10	10
علف	10745	60970	2515	121030	7091	181360	4569	211531
الخضار	2606	736999	3496	1049670	4361	1310605	3993	1325308
بطاطا	936	283667	1598	502545	2366	684290	1671.5	515240
بصل	401	185885	438	207435	538	284675	621	388395
ثوم	54.5	3387	57	3420	58	3645	30.50	2166
أشجار العنب	22.5	1746	22.5	2145	24.5	2430	26.5	2175
الاشجار ذات النواة	1200.75	71301.5	1202.75	71670	1279.25	72450	1345	57539
الزيتون	1127	13028	1200	12678	1191	15882	1250	19310
التمور	477	10250	477	11150	477	10155	486	10770

الانتاج الحيواني

الشعب الحيوانية	الوضعية 2017–2016	الوضعية 2018–2017	الوضعية 2019–2018	الوضعية 2020–2019
البقر	24439	23000	23385	23060
الغنم	2230600	2330900	2380400	2384145
الماعز	208400	225000	229230	238500
الابل	15700	16100	16250	16100
الخيل	1620	1630	1635	1586
نسبة التقدم %	2.57	2.69	2.75	2.76

المصدر:مديرية الفلاحة ولاية البيض

يلاحظ من خلال الجداول أعلاه أن المصالح الفلاحية لولاية البيض قد حدد أهداف التنمية المحلية بالنسبة للإنتاج المتوقع طيلة فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي بمعدل نمو يختلف من شعبة إلى أخرى، حيث يتضح إرتفاع المؤشر في محاصيل الحبوب (القمح الصلب، واللين، والشعير والخرطال) أما بالنسبة للبقوليات الجافة (الحمص و العلف) وبالنسبة للخضار من بطاطا، وبصل وثوم، بالإضافة إلى الأشجار (ذات النواة و العنب و الزيتون و التمر)

وهذا ما يدفع بالقول أن ولاية البيض تراهن على هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية، إذ تحتل أهمية كبيرة في الولاية، سواء من حيث المساحة الزراعية المخصصة لها، أو من ناحية الدعم المقدم لها.

وبالمقابل حددت المصالح الفلاحية لذات الولاية، أهدافها في ذات السياق بالنسبة للإنتاج الحيواني، نموا في هذا المجال، كون خصوصية التي تمتاز بها الولاية بتربية المواشي خاصة الأغنام منها والماعز، زيادة على حجم الدعم المقدم لها.

خاتمة

من بحثنا هذا، لمسنا أهمية التنمية المحلية في التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع ككل، حيث يعتبر المجتمع اللبنة الأساسية التي تنمو بها الحضارات، لأن المجتمع ذو تركيبة اجتماعية وثقافية خاصة، فكان لابد من معرفة هذه التركيبة لنجاح التنمية، ولتحقيق ذلك لابد من تنظيم المجتمع بما يتماشى مع قيم المجتمع، بمعنى مشاركة الأفراد في وضع وتنفيذ خطط التنمية المحلية في كل جوانبها، فالأهداف التي تحمل في مضمونها إصلاح جميع القطاعات وخاصة الحساسة منها لضمان الإنتاج وتحسين سبل العيش، تبقى نتائجها رهينة بيد من يطبقنها ويجسدها على أرض الواقع.

فالبرجوع إلى قانون البلدية، وقانون الولاية، نجد حرص المشرع الجزائري وإهتمامه بالتنمية المحلية في جميع مجالاتها الإجتماعية والإقتصادية و الثقافية و البيئية، كنتيجة فرضتها التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتسارعة، إذ لم يعد أسلوب المركزية الإدارية يتلاءم مع حجم الخدمات والأعباء المتزايدة عليها، من هنا أصبح لزاما عليها أن تعهد وتشارك العبء والسلطة مع هيئات إدارية محلية.

حيث يعد أسلوب الإدارة المحلية من أساليب التنظيم الإداري الذي تختاره الدول في أداء وظائفها لتقديم خدمات لمواطنيها، ويتم ذلك من خلال تنازلها عن بعض اختصاصتها وتقاسم أعباءها مع الوحدات المحلية في الأقاليم وإشراكها في وظائفها.

فتعد الإدارة المحلية بمستوياتها(الولاية، البلدية) ذات الصلاحيات المتعددة، عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة نتيجة للوضائف التي تقوم بها، سواء من الجانب التنموي أو من الجانب السياسي، من خلال توفير احتياجات السكان المباشرة، والتخطيط المستقبلي للتنمية، زيادة على تحقيق الديمقراطية للمجتمع المحلي في ممارسة دوره السياسي، وكل ذلك يوحي إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية محلية مستدامة دون وجود إدارة محلية تفي بمحاولة تحقيق التقدم الاقتصاد والاجتماعي على مستواها كونها الجهاز الأقرب من حياة المواطن وبالتالي قدرتها في التأثير على وضعه المعيشي ومحيطه البيئي.

المراجع والمصادر

أولا: المصادر

- القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر عدد 61.

- القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20ديسمبر 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر عدد 15 سنة 2006.

- القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر عدد 77 لسنة 2001.

- قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، ج ر رقم 12 الصادرة في 29 فبراير 2012.

- قانون البلدية رقم 11-10 مؤرخ في مؤرخ في 20 رجب عام رجب عام 1432 الموافق الموافق 22 يونيو سنة يونيو سنة 2011

- البيان السنوي لنشاطات ولاية البيض، الأمانة العامة، لسنة 2019.

- مديرية السكن لولاية البيض، مصلحة تأهيل الإطار المبني.

- مديرية الفلاحة لولاية البيض

ثانيا: المراجع

الكتب

- أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984.

- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

الرسائل الجامعية:

- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، سنة2007 .

- بوشامي نجلاء، المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون البلدية 08/90 أداة الديمقراطية المبدأ والتطبيق، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2006.

- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

- عزيز محمد الطاهر، أليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي رابح، ورقلة 2001.

المجلات العلمية:

- بوحنية قوي، فساد المحليات عرقلة للتنمية السياسية المحلية بالجزائر، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، عدد 9 ، جامعة الجزائر، 2011.

- أقار سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد واحد وعشرون.

- حراق مصباح وأخرون، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الثاني، ديسمبر 2015.

- صالح ويلي، المشاريع الجوارية كآلية للتنمية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب، عدد 44، ديسمبر 2015.

- فاروق أوشن، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جوان 2015.

- لدغش سليمة، دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد7، العدد21.

- ياسين العايب، تنمية السياحة الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، مجلةالحقوق و العلوم الإنسانية دراسات إقتصادية، عدد 20 (1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2008.

الملتقيات العلمية:

- رشيد سالمي، وأخرون، التنمية المحلية بولاية المدية الواقع و الآفاق، الملتقى الدولي الرابع " عمليات تفعيل تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول، يومي 20 و21 فيفري 2017جامعة البليدة 02.